بعد اعلان نتائج التحقيق الدولي ونشر تقرير فولكر

فضائح كوبونات النفط تهز العالم

- التقرير يشير الى فشل كوفي عنان ومجلس الامن والمتعاقدين في القيام بعمل اكثر تنظيما واحكاما.
- التقرير يقدم معلومات للبلدان من أتخاذ اجراءات قانونية ضد الشركات والافراد المستفيدين.
- مسؤول كبير في الامم المتحدة يعترف بتلقيه مئات الالاف رشاوى من الشركات
- اتهام جورج غالوي بتوظيف قضية (مريم) في برنامجه الابتزازي

اثار تقرير "فولكر" عاصفة دولية جديدة من فضائح برنامج "النفط مقابل الغذاء" وهو يورد اسماء متورطين جدد ، سواء على صعيد الاشخاص ام على صعيد المنظمات الدولية ، مما اثار ويثير علامات استفهام كبيرة ، ليس على صعيد نزاهة الموظفين الدوليين فحسب وانما على صعيد الابتزاز والسرقات الكبيرة التي مورست ضد الشعب العراقي ، تحت مظلة الامم المتحدة.

العواصم - المدى - الوكالات

دعوة للعقاب

ففي نيويورك دعا الامين العام للامم المتحدة كوفي انان الدول الاعضاء في المنظمة الدولية الى معاقبة الشركات التي دفعت رشاوى للافادة من برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق.

وجاء موقف انان ردا على نشر التقرير الاخير للجنة التحقيق المستقلة في فضيحة الفساد التي شوهت هذا البرنامج الانساني التابع للامم المتحدة.

وكشفت اللجنة التي يتراسها وزير الخزانة السابق بول فولكر ان تلاعب نظام صدام حسين بهذا البرنامج اتاح له اختلاس ١,٨ مليار دولار.

واشار انان في تصريح تلاه المتحدث باسمه الى ان "نظاما واسعا من الترضيات والفواتير المبالغ فيها قد اقيم، وتورطت فيه شركات مسجلة في العديد من الدول الاعضاء التي اعترفت بقدرتها على تولي اعمال في اطار البرنامج".

واعرب عن امله في "ان تتخذ السلطات الوطنية تدابير من شانها تفادي تكرار ممارسات مماثلة، وان تتحرك في الوقت الملائم ضد الشركات التي تخضع لقوانينها".

خلاصة التقرير

BBC

وقد خلص التقرير النهائي بشأن سوء الإدارة والفساد الذي شاب برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة إلى اتهام أكثر من ألفي شركة أجنبية بدفع مبالغ غير قانونية إلى حكومة صدام حسين.

واتهم التقرير الصادر عن لجنة التحقيق التي ترأسها بول فولكر الرئيس السابق لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي هذه الشركات بدفع مبالغ إضافية ورشاوى للحكومة العراقية لغرض الحصول على عقود في البرنامج، ومن هذه الشركات فولفو ودايملر كرايسلر الشهيرتان في مجال السيارات.

إلا أن فولكر أضاف أن الشركات التي أعلن التقرير اسماءها لم تعلم بالضرورة بشأن المبالغ غير القانونية والرشاوى التي دفعت لحكومة صدام.

ابتزاز صدام

وأضاف التقرير انه بسبب ذلك تمكن صدام من تحويل ١,٨ مليون دولار وهي مبالغ حسبت بوصفها دخلا غير مشروع.

وبذلك تشمل اتهامات الفساد أكثر من نصف الشركات التي شاركت في المشروع وهي ٤٥٠٠ شركة من ستين دولة.

وقال فولكر إن الفساد الذي شاع في البرنامج كان سيصبح اقل حدة لو كانت إدارة الأمم المتحدة ومنظماتها أكثر تنظيما وإحكاما في القيام بمهمتها في مراقبة ما يحدث.

وأشار التقرير في هذا الشأن إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ومجلس الامن والمتعاقدين في برنامج النفط مقابل الغذاء، مضيفا أن هذه الجهات فشلت بشدة في القيام بعملها.

وشدد فولكر على ضرورة إدخال إصلاحات واسعة النطاق على المنظمة الدولية.

ويعد هذا التقرير الخامس والأخير الصادر عن لجنة التحقيق في برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بلغت قيمة المعاملات فيه ٦٠ مليار دولار، ووضع بهدف تخفيف أثار العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقي بعد غزو الكويت.

وقال فولكر في مؤتمر صحفي إن البرنامج كان يعد "البرنامج الأم لكل برامج الإغاثة في الأمم المتحدة"، بما وضع أمام المنظمة الدولية تحديات عدة.

جرح الثقة والنزاهة

وأضاف أن درجة نجاح البرنامج جاءت مقابل ثمن باهظ هو جرح الثقة في الأمم المتحدة ونزاهتها بشكل عميق.

وجاءت اكبر رشوة من شركة تجارة مالية تحمل اسم "ماستيك" ودفعت للحكومة العراقية عشرة مليارات دولار على فترات طويلة من الزمن.

وشملت الشركات الأخرى المتورطة في الفضيحة أسماء شهيرة مثل شركة سيمنز الألمانية وفرع شركة فولفو السويدية المتخصص في البناء، وشركة السيارات الأمريكية الألمانية دايملر كرايسلر إلا أن الأخيرة دفعت مبالغ ضئيلة نسبيا وصلت فقط لعدة آلاف من الدولارات.

وقال فولكر إن فريقه ليس مختصا بتطبيق القانون إلا انه سيوفر المعلومات للبلاد المختلفة التي قد تتمكن من اتخاذ إجراءات قانونية ضد الشركات والأفراد الذين ذكرهم التقرير.

ونسبت صحيفة نيويورك تايمز لثلاثة محققين في اللجنة ، لم تكشف عن هوياتهم، القول "إن معظم الشركات المتورطة من روسيا، تليها فرنسا".

اعتراف مسؤول كبير

وكان مسؤول كبير في الأمم المتحدة قد اعترف بأنه مذنب فيما يتعلق بطلب رشوة ذات صلة ببرنامج النفط مقابل الغذاء للعراق.

واعترف ألكسندر ياكوفليف مسؤول إدارة المشتريات في البرنامج أيضا أمام محكمة أمريكية بأنه حصل على مئات الآلاف من الدولارات كرشاوى من شركات كانت تسعى وراء الحصول على عقود أخرى من الأمم المتحدة.

وقد رُفعت الحصانة عن ياكوفليف عقب صدور التقرير وتم اعتقاله حيث اعترف أمام محكمة فدرالية أمريكية بأنه مذنب في تهم تتعلق بالرشوة والتآمر وغسيل الأموال.

ويواجه ياكوفليف اتهامات بتلقي رشاوى تقدر بمئات الآلاف من الدولارات من الشركات الساعية للحصول على عقود مع الأمم المتحدة.

اتهام سفيان

وكانت اللجنة قد وجهت الاتهام لمدير البرنامج السابق بينون سيفان بقبول رشاوى من الشركة التي سمح لها لاحقا بشراء النفط من العراق وفقا لهذا البرنامج.

وقال التقرير الثالث للجنة إن سيفان تلقى رشاوى تقدر بنحو ١٥٠ ألف دولار. وسيفان قبرصي عمل مع المنظمة الدولية لمدة أربعة عقود.

وبعد الاطاحة بصدام حسين عام ٢٠٠٣، نشرت صحيفة (المدى) البغدادية تقريراً حول استفادة غير مشروعة لمسؤولين وسياسيين ومسؤولين دوليين من العديد من الدول من البرنامج.

وتجري لجنة فرعية تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي تحقيقا منفصلا في هذا الموضوع حيث تنظر في مزاعم عن تخصيص حصص من النفط لسياسيين في بريطانيا وفرنسا وروسيا وأماكن أخرى.

اتهامات لسياسيين روس

وجهت لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي اتهامات لسياسيين روس، من بينهم مستشار سابق للرئيس الحالي فلاديمير بوتن، بالتورط في أعمال مالية غير مشروعة مع العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

وذكر التقرير، الصادر عن اللجنة الفرعية للتحقيق التابعة للجنة الشؤون الحكومية والأمن الداخلي، أن صدام حسين خصص ٧٦ مليون برميل من النفط العراقي الخام لفلاديمير زرونوفيسكي، نائب رئيس البرلمان، وحزبه، خلال الفترة من ١٩٩٧ و٢٠٠٢.

ووفقا لتقديرات اللجنة، فإن السياسي الروسي حقق أرباحاً قدرها ٩ ملايين دولار كعمولات نتيجة للتخلي عن الامتياز الممنوح له من حكومة العراق لشركات نفط.

وأشار التقرير إلى أن عددا من السياسيين الروس، من بينهم ألكسندر فولوشين، المستشار السابق لبوتين، والحزب السياسي للرئيس بوتين "روسيا المتحدة" تلقوا من النظام العراقي السابق حق بيع ٩٠ مليون برميل نفط بين عامي ١٩٩٩، و٢٠٠٣

وقدر تقرير مجلس الشيوخ الأمريكي الأرباح التي حققها السياسيون الروس نتيجة لتلك الصفقات بثلاثة ملايين دولار.

ومن جهة أخرى، قالت مصادر فيدرالية أمريكية أن رجل أعمال أمريكي وشركته، متهمون بالتورط في أعمال مخالفة عبر برنامج النفط مقابل الغذاء، وذلك استنادا إلى تحقيقات اتحادية تشرف عليها لجنة مستقلة.

وكان ديفيد تشالمرز رئيس شركة " Bayoil"للنفط التي تتخذ من تكساس مقرا لها، والتي كانت لها عقود في برنامج النفط التابع للأمم المتحدة، قد تم اعتقاله مؤخرا في هيوستن، وفق ما أكدته المصادر.

حملات صحفية

من لندن استعرضت صحيفة الغارديان كيف ان النائب البريطاني جورج غالاوي وزوجته يواجهان اتهامات جديدة بتلقي ارصدة مالية من الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين من مخصصات برنامج النفط مقابل الغذاء.

وتوضح الصحيفة كيف ان هذه الاتهامات الواردة في تحقيق اممي اشرف عليه بول فولكر الرئيس السابق للبنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي تزعم ان زوجة غالاوي، الفلسطينية امينة ناجي ابو زياد، تلقت في حسابها البنكي عام ٢٠٠٠ مبلغ ١٢٠ الف دولار، اضافة الى ما تحدث عنه تقرير آخر لاحدى اللجان الفرعية داخل مجلس الشيوخ الامريكي من تلقيها من طرف رجل اعمال آخر له علاقة ببيع النفط العراقي مبلغ ١٥٠ الف دولار.

وتقول الصحيفة ان هذه الاتهامات جاءت في تحقيق فولكر الذي استغرق انجازه ١٨ شهراً والذي اتهم فيه ٢٢٠٠ شركة تنتمي الى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والمانيا وروسيا بدفع مبالغ غير قانونية وصلت قيمتها الى ١,٨ مليار دولار الى حكومة صدام حسين.

وقد خصصت الغارديان صفحة كاملة للموضوع سلطت فيها الضوء على ما جاء في تحقيق فولكر، ومن بين ما ذكرته الصحيفة في هذا الشأن ان الشركات الواردة اسماؤها في التحقيق لم تكن بالضرورة على علم بتسرب ارصدة مالية من خزائنها بطريقة قانونية.

تأكيدات بريطانية

وبدورها تنقل الفاينشل تايمز عن تحقيق ما سماه فشل منظمة الامم المتحدة بأمانتها العامة ومجلس الامن والمتعاقدين باسمها في تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم. وتستشهد الصحيفة بمقتطفات من التحقيق تتعلق بشركات بعينها دايملر كريسلر وسيمنس وفولفو والبنك الوطني لباريس.

وتقول- نقلاً عما جاء في التحقيق- ان اكثر من ١٨ مليون برميل من النفط تم تحويلها اما يشكل مباشر لحساب النائب البرطاني غالاوي او لحساب رجل الاعمال اردني فواز زريقات او احد مساعديه.

وتختم التايمز في نفس الموضوع ان الاتهامات الجديدة تزيد من الضغوط على زعيم التحالف المناوئ للحرب الذي كان يلقبه العراقيون باسم ابو مريم نسبة الى حملة نداء مريم التي كان يشرف عليها.

الا انها تشير ايضاً الى تورط كوجو عنان، نجل الامين العام للامم المتحدة، في الفضيحة وتقول انه تلقى من خلال شركته التي تحمل اسم كوتيكنا مبلغ ٢٠ الف فرنك سويسري.

انكار غالاوي

صحيفة الانديبندنت، والى جانب استعراضها لمحتوى التحقيق نقلت تصريحات لغالاوي الليلة قال فيها: " كم من مرة سأجد نفسي اكرر هذا القول: لم اتلق قرشاً واحداً من عائدات النفط. ولم يقدم أي واحد من هؤلاء الاشخاص دليلاً واحداً على انني تلقيت تلك الاموال".

ويمضي غالاوي قائلاً: " لم اطلب من احد ان ينوب عني في شيء، كما قال ذلك مرار فواز زريقات الذي يتهمونه بانه كان وسيطاً في العمليات المزعومة، انها جملة من الافتراءات والاكاذيب، والكذبة لا تتحول الى حقيقة بمجرد ترديدها".

اما بخصوص زوجته فقال ان اجراءات الطلاق تاخذ مجراها الطبيعي وانه ليس من حقه التحدث باسمها لكنه نفى مع ذلك ان تكون قد تلقت مبلغ ١٢٠ الف دولار من برهان شلبي او أي شخص آخر، على حد تعبيره.

دعاوى جنائية

ويتوقع المحققون في الامم المتحدة ان تقوم الولايات المتحدة ودول اخرى بإقامة دعاوى جنائية ضد الشركات والافراد الواردة اسماؤهم في تقرير فولكر. وقام المدعون العامون الفيدراليون في نيويورك برفع اكثر من ١٠ دعاوى جنائية ضد شركات ومدراء تنفيذيين دفعوا رشاوى الى حكومة صدام السابقة.

وتقول صحيفة واشنطن بوست ان المدير السابق لشركة تكساس اويل تايكون، اوسكار وات، قد اعلن أمس بأنه غير مذنب بالتهم الواردة ضده.

ويقول تقرير مؤكد ان الشركات التي يديرها وات وقعت اكثر من ٧ ملايين دولار كرشاوى. وقال وات عبر محاميه بأنه لم يرتكب أية مخالفة. وتشير الصحيفة الى ان العراق قد استغل ثروته النفطية للتأثير على سياسات الدول في الامم المتحدة، مانحاً روسيا عقوداً نفطية بقيمة ١٩ مليار دولار وفرنسا ٤,٤ مليار دولار، كما يشير التقرير. ويلاحظ التقرير ان العديد من الشركات الامريكية التي منعت من القيام بأية نشاطات تجارية مع العراق، أقامت لها شركات فرعية في فرنسا كي تتمكن من التعامل مع العراق.

ادلة اضافية

ويقدم التقرير ادلة اضافية على ان دبلوماسيين فرنسيين رفيعي المستوى ومسؤولا سابقا في الكرملين والنائب البريطاني جورج غالاوي قد استفادوا من برنامج النفط مقابل الغذاء.

ويشير التقرير الى ان اغلب هذه الرشاوى قد دفعت من خلال عقود شراء مواد غذائية وادوية الى العراق. ويوضح التقرير ان العراق قد ضلل دعوة الرشاوى من خلال فقرتي (اجور نقل) و (خدمات ما بعد البيع).

ويظهر التقرير ان ثلاث شركات فرعية لسمنس في فرنسا وتركيا والامارات العربية قد دفعت اكثر من ٥,٠ مليون دولار تحت هاتين الفقرتين على بيع مصابيح شوارع، محولات كهربائية وقواطع دورة ومعدات كهربائية اخرى. ويشير التقرير الى ان هناك دليلا على ان ممثل شركة ديملر- كرايزلر الالمانية قد وقع عقداً سرياً يقوم بموجبه بدفع مبلغ ٧٠٠٠ دولار عن كل سيارة مرسيدس مصفحة قيمتها ٧٠٠٠٠ دولار. ودفعت المبالغ من حساب العراق الذي تسيطر عليه الامم المتحدة. وقالت الشركة للجنة فولكر ان ممثلها لا يتذكر انه وقع عقدا كهذا.

انتقادات لمصرف فرنسي

كما انتقد التقرير بشدة مصرف ب ن ب- باريباس، الباريسي الذي كان يدير مليارات الدولارات في برنامج النفط مقابل الغذاء. ويقول التقرير ان المصرف قد قسم (ولاءاته). بتمثيله العديد من كبار التجار الذين يتعاملون مع العراق. ويقول التقرير ان المصرف قد غطى على دور عملائه، بضمنهم شركة مارك رتش وشركائه، بان استعمل شركات وهمية للتعامل التجاري مع العراق. كما ان هناك عملاء كثيرون للمصرف، من ضمنهم مدير تنفيذي لشركة ايطالية، عرف عنه بانه مشتبه بقيامه بغسل الاموال، كان قد سرب ١٠ ملايين دولار بطريقة غير شرعية عبر المصرف ويقول التقرير ان الناشطين في مجال الحصار عن العراق وموظفي الامم المتحدة من ضمنهم المنسق الانساني السابق في العراق، هانس فون سبونك، قد حققوا ارباحاً من البرنامج. وكان سبونك قد استقال من منصبه احتجاجاً على الحصار وحصل على تبرعات لنشاطاته الرافضة للحصار من شركات تسعى الى الحصول على عمل في العراق. كما حصل على مبلغ من المال من رجال اعمال المان لقاء تقديمهم للمسؤولين العراقيين.

اتهام القس ماري

كما حصل القس الكاثوليكي جان- ماري بنيامين، الموظف في الفاتيكان، على مبلغ ١٤٠,٠٠٠ دولار كتبرع من رجل سويسري، بالمقابل حصل رجل الاعمال هذا على حق شراء مليوني برميل من النفط العراقي بعد ان اقنع القس بنامين طارق عزيز بان (هذا الرجل صالح).

وبرأ التقرير الامين العام السابق للامم المتحدة بطرس بطرس غالي الذي تورط بعض اقاربه في البرنامج. واظهر التقرير بانه تقديم حسابات غالي وزوجته ولم يعثروا على دليل بأنهما تلقيا رشاوى.

كما اشار التقرير الى ان النائب البريطاني جروج غالاوي قد تلقى حصصاً ببيع ١٨ مليون برميل من النفط العراقي وبأنه حصل على مبلغ ١٢٠٠٠٠ دولار (كعائدات من بيع النفط) دفعت له عن طريق رقم حساب زوجته. وهذا المبلغ الذي دفع الى امينة ابو زياد، ليست له علاقة بمبلغ آخر قيمته ١٥٠٠٠٠ دولار كشفه تحقيق اخر قام به مجلس الشيوخ الامريكي وكانت قد حصلت عليه من بيع النفط العراقي ايضاً.

واقترح فولكر بانه تحقيقه يمتلك ادلة مادية اخرى ضد السيد غالاوي لم تنشر في التقرير وقال فولكر : " اذا ارادت السلطات القضائية في بريطانيا مناقشة الادلة الاخرى معنا فإننا سوف نتعاون".

حملة مريم

ويشير التقرير الى ان غالاوي حصل على مبلغ ٤٤٥,٠٠٠ دولار من خلال حملة " مريم" التي اطلقها غالاوي ضد ضحايا مرض اللوكيميا العراقيين.وقام بدفع هذا المبلغ السيد فواز زريقات، رجل الاعمال الاردني، الذي ورد اسمه كفاعل رئيس في مفاوضات حصص النفط العراقي مع السيد غالاوي.

ويشير التقرير الى " ان ما مجموعه ١٨ مليون برميل من النفط قد خصصت اما مباشرة لغالاوي او عبر فواز عبد الله زريقات لتمويل حملة غالاوي ضد الحصار. وحصل زريقات على عملات من بيع هذه التخصيصات والتي تقدر بـ ١١ مليون برميل كانت باسم غالاوي شخصياً".

برهان الجلبي

ويوضح القرير ان رجل الاعمال البريطاني، العراقي الاصل، برهان الجلبي، قد اودع حصة من ارباحه من الحصص النفطية في حساب زوجة غالاوي.

وقال تاجر النفط اوغستو غيانغراندي، لمحققي هيئة فولكر انه التقى غالاوي في بغداد وخلال اللقاء (سألني ان اشرح له كيفية التعامل مع الحصص النفطية والاستفادة منها مالياً كما سألني عن كيفية التفاوض حول العمولة).

وقال غيانغراندي ان موظفاً عراقياً كان يعمل معه اخبره " بان النفط قد منح الى ابي مريم (كما كان يعرف غالاوي حينها في بغداد) وان فواز زريقات كان ممثله". ويشير التقرير الى ان المسؤولين العراقيين قد تعرفوا على زريقات كونه يعمل لصالح السيد غالاوي في بغداد.

اتهامات بالتزوير

من جانبه وصف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف امس الجمعة بعض الوثائق التي سلمتها لجنة التحقيق في فضيحة برنامج (النفط مقابل الغذاء) برئاسة فولكر وتتناول بعض الشخصيات الروسية، بأنها "مزورة" . وقال لافروف ان " الوثائق التي عرضوها لنا مزورة وتحمل تواقيع مزورة لشخصيات روسية".